مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

موقف الفكر السياسي الغربي من مصدرية السلطة

د. اسماعيل عمر حميد

دكتوراه علوم سياسية ، الفكر السياسي

استلام البحث: 2024 /01/16	مراجعة البحث: 10/03/2024	قبول البحث:15/03/2024

الملخص:

السلطة هي القوة ولكنها اكتسبت بصفة الشرعية. و السلطة ظاهرة الطبيعية و واقعة اجتماعية سياسية و النظام الاجتماعي. هو مفهوم قديم قدم البشرية. الشرعية من المقومات الأساسية لبناء السلطة واستمرارها. فالسلطة تعمل على تأسيس التمكين الجماعي. هوبز هو أول من أشار إلى أن حالة الفوضى هي الحالة الطبيعية . يرى هوبز بأن الحاكم لم يكن طرفاً في العقد و إنما طرفه الوحيد هو الأفراد. ذهب توماس هوبز إلى تأييد نظرية السيادة المطلقة للحاكم. لكن لوك يرى بأن الحكومة تتأسس بواسطة الأغنياء و تسخر لخدمة مصالحهم دون الفقراء. بمقتضى العقد عند روسو يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعية للمجتمع. و نظرية التطور العائلي ترتبط ظاهرة السلطة بالإنسان. يؤكد معظم المنظرين لهذه النظرية و على رأسهم " أرسطو " أن السلطة الأبوية هي المصدر الأساسي للدولة و السلطة. الدولة و السلطة السياسية بحسب النظرية التطور الطبيعي هي ظاهرة تلقائية طبيعية تنشأ نتيجة تطور تاريخي طويل. و يذهب نظرية القوة إلى أن الأساس الواقعي للسلطة يكمن في القوة و العنف. والنظريات الثيوقراطية تقوم على فكرة دينية كنظرية الحق الإلهي التي تعتبر الله مصدر للسلطة .

الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي الغربي ، السلطة ، الثيوقراطية ، توماس هوبز ، جون لوك ، جان جاك روسو .

Abstract:

Authority is power, but it is acquired through legitimacy. Power is a natural phenomenon, a socio-political reality, and a social system. It is a concept as old as humanity. Legitimacy is one of the basic components of building and maintaining authority. Authority works to establish collective empowerment. Hobbes was the first to point out that chaos is the natural state. Hobbes believes that the ruler was not a party to the contract, but rather its only party was the individuals. Thomas Hobbes went on to support the theory of absolute sovereignty of the ruler. But Locke believes that government is established by the rich and serves their interests rather than the poor. Under the contract according to Rousseau, individuals give up all their natural rights to society. The theory of family development relates the phenomenon of power to humans. Most of the theorists of this theory, led by Aristotle, confirm that paternal authority is the primary source of the state and authority. The state and political authority, according to the theory, natural evolution is a natural, spontaneous phenomenon that arises as a result of a long historical development. The theory of power holds that the real basis of power lies in force and violence. Theocratic theories are based on a religious idea such as the theory of divine right, which considers God a source of authority.

Keywords: Western political thought, power, theocracy, Thomas Hobbes, John Locke, Jean-Jacques Rousseau.

المقدمة:

السلطة هي القدرة و القوة على الشيء ، و السلطان الذي يكون للانسان على غيره. السلطة هي القوة و لكنها اكتسبت صفة الشرعية بالانتخابات أو بالتعيين ، فهي القوة الرسمية المهيمنة على حكم البلاد . ظهرت فكرة العقد الاجتماعي كأساس لنشأة المجتمع السياسي منذ فترة زمنية بعيدة، وهي ترجع إلى القرن السادس عشر والتي استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو

محاربة السلطان المطلق للحاكم . إن موضوع السلطة قديم قدم المجتمعات البشرية ، حيث لا يمكن أن تصور أي مجتمع انساني دون ان تكون به سلطة بأي طريقة من الطرق ، فمنذ المجتمع اليوناني القديم نجد إشارات واضحة في فكر " ارسطو " عندما تناول موضوع الدولة المدينة ، ينطلق ماركس من فكرة أنه ليس للعقد الاجتماعي دخل وراء شرعية السلطة وما يقرر مواقفه، وإنما الحالة الاجتماعية دخل وراء شرعية السلطة وما يقرر هذه الأخيرة هو عامل العلاقات الانتاجية المرتبطة بالنموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي تشيد عليه أسس الدولة القانونية والسياسية، فالحياة المادية للمجتمع سياسياً وثقافيا ما هي إلا انعكاس لطريقة الانتاج المطبقة داخل المجتمع وهذا يعني أن شعور الفرد ليس هو الذي يقرر مواقفه.

أهمية الدراسة :

تتجلى اهمية بتقديم فرشة علمية للبعد الفلسفي في مصدرية السلطة . نحن كباحثين يهمنا أن نطرح افكار موجودة على مصدرية السلطة و كيفية الاستفادة من هذه الافكار . تأسيساً على ما تقدم تتضح اهمية موضوع الدراسة وفق مقتضايات الهدف الذي نروم الوصول اليه.

إشكالية الدراسة :

ندور إشكالية الدراسة حول عدة المحاور تنقسم حول الميول الفلسفية التي أسس وفق لها مصدرية السلطة ، من منظار اخر عدة تفسيرات و يأتي هوبز و لوك و روسو فهم كعدة تفسيرات العميقة التي تحتاج إلى التحليل.

فرضية الدراسة :

تتحدد فرضية الدراسة في مجموعة من تساؤلات وهي كاللأتي:

1- هل يوجود اختلاف بين الاراء عن مصدرية السلطة بمرور الزمن ؟

2- هل يوجد الحرية الفرد في الفكر الغربي في الاتجاهات موجودة في كل المراحل الفكر الغربي؟

منهجية الدراسة :

اعتمدت دراسة على مجموعة واسعة من توجهات المنهجية في ميدان العلوم السياسية و بتحديد في حقل الفكر و الفلسفة السياسية . سنحاول توظيف هذه المناهج للتعريف على الجوانب الغامقة أو الضبابية في سياق دراستها الحالية.

هيكلية الدراسة :

تتكون هيكلية البحث من ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي:

أ- المبحث الأول : يتناول مفهوم السلطة و مقوماتها.

ب- المبحث الثاني: يتناول موقف النظريات العقدية من مصدرية السلطة.

ج – المبحث الثالث : يتناول موقف النظريات غير العقدية من مصدرية السلطة.

المبحث الاول

مفهوم السلطة و مقوماتها

اولاً: مفهوم السلطة لغةً:

ان كلمة Power الانكليزية التي غالباً ما تترجم إلى اللغة العربية بـ (سلطة) تشتمل على معنيين ، الأول ينطوي على معنى (القوة) فيقال عن الماكنة انها ذات قوة كذا حصان Hourse Power أو تستخدم للتعبير عن القوة العاملة Man Power أو قوة الافكار Power of ideas أو القوة الشرائية Pourchasing Power، أو القوة العسكرية Military Power أو الدول الكبرى Great Power، أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة ، فيقال مثلاً السلطة السياسية Political Power أو السلطة الشخصياً Personal Power أو السلطة الفردية Individual Power، و في بعض الأحيان تستخدم للتعبير عن وظائف الدولة ، كمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية . و الواقع أن كلمة **Power** الانكليزية مأخوذة عن الكلمة الفرنسية Pouvoir المنحدرة عن أصل لاتيني ، و التي تعني لغوياً (القدرة) أو (المكنة

CC BY

) أو (الاستطاعة) . وفي اللغة الألمانية فان كلمة Macht المقابلة للتعبيرين الانكليزي و الفرنسي تنحدر عن كلمة Mogen التي تعني هي أيضاً (القدرة). أما في اللغة العربية ، فلم يرد في المعاجم القديمة لفظة (سلطة) صراحة ، كما لم يرد في القرآن الكريم لفظ (السلطة) صراحة أيضاً . و إنما الذي ورد هو الفعل الثلاثي سلط ، فيقال سلطه عليه ، أي غلبه و أطلق +عليه القدرة و القهر (1). السلطة في اللغة القدرة و القوة على الشيء ، و السلطان الذي يكون للانسان على غيره(2). السلطة في اللغة هي التحكم و السيطرة(3). أسم للتسلط و القهر ، جاء في مادة (تسلط): (السلاطة : القهر) و هو تحديد ينفذ إلى صميم وعي فعل القهر بوصفه سلطة(4). في معاجم اللغة العربيّة ورد مفهوم السُّلطَة بمرادفاته كـ"سَلَطَ، يَسَلُّط، سُلطان"، حيث وردت في لسان العرب السُّلطة تحت مادة" تَسَلُّط :السَّلاطةُ، والسَلاَطة بمعنى القهر"، ويقال" : رجل سَلِيط، أي فصيح حديد اللسان بين (السَلاَطة) و(السُلُوطَة)" : بمعنى فصاحة اللسان وقوة البرهان، ويضيف:

" والسُلطان إنّما سمّي سُلطاناً، لأنهِ حجَّة الله في أرضه"، كما ويشير إلى أنَّ السُّلطة يشتقُّ منها السُلطان، ويشتق من السُلطان السَليط : بمعنى الحجَّة و البرهان (5). بالرجوع إلى مصادر العربية من معاجم وقواميس نجد أن بعضها لم يتعرض لكلمة " سلطة " مثل الفيروز آبادي والخليل بن أحمد الفراهيدي و بعضها الآخر اكتفى بذكر الكلمة دون توسع في الشرح، كالجوهري وابن منظور، فقد اكتفيا بالقول : "السلاطة: القهر، وقد سلّطه الله فتسلّط عليهم، والاسم " سلطة" بالضمّ "وحاول البعض الآخر الوصول إلى الناظم الدلالي الذي تدور حوله مادة "سلط" التي اشتقت منها "السلطة" فوجدوها تدور حول معان متقاربة جدا، وهي: القوة، القهر، الشدّة، الحدّة، الغلبة؛ ومن هؤلاء الذين نحوا هذا المنحى مرتضى الزبيدي، حيث يقول:" قال الصاغاني: والتركيب (أي سلط) يدل على القوة والقهر والغلبة، وقد شذ عنه: السليط (الزيت) للدهن"(6).

ثانياً: مفهوم السلطة اصطلاحاً:

المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ ، أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض ارادتها على الارادات الأخرى بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة و الفصل و بقدرتها وبحقها في المحاكمة و انزال العقوبات و بكل ما يضفي عليها الشرعية و يوجب الاحترام لأعتباراتها و الالتزام بقراراتها (7). مفهوم اخلاقي يشير إلى النفوذ المعترف به كلياً لفرد او لنسق من وجهات النظر او لتنظيم مستمد من خصائص معينة او خدمات معينة مؤادة (8). السلطة هي القوة ولكنها اكتسبت صفة الشرعية بالانتخابات أو بالتعيين ، فهي القوة الرسمية المهيمنة على حكم البلاد ، فالسلطة هي نفسها القوة ولكنها في الواقع تختلف عن القوة في حقيقة واحدة هي أن مستخدمي القوة قد لا يعرفون لماذا يتصرفون بالطريقة التي يتصرفون بها ، ويجب أن يعتقدوا أن هؤلاء المستخدمين يملكون حقًا معنويًا لممارسة القوة واستخدام العقوبات إذا لزم الأمر (9). حيث إن السلطة " ظاهرة الطبيعية تضرب جذورها في أعماق المجتمعات الإنسانية تساهم كثير من العوامل في تكوينها ، و قد لعبت القوة في الماضي البعيد الدور الرئيسي في إقامة السلطة إلا أن دورها أصبح ثانوياً في المجتمعات المدنية(10). هو مفهوم قديم قدم البشرية وقد اختلف شكل السلطة في الفكر السياسي الفلسفي من حقبة إلى أخرى ولعل ابرز من كتب عن السلطة ومظاهر السلطة وتجلياتها ارسطو طاليس في كتابه المشهور (السياسة) الذي فصل به السلطات الثلاثة وعمل على تميز ثلاثة هيئات رئيسية تتركز فيها السلطة وهي الهيئة التشريعية، والهيئة التنفيذية ، والهيئة القضائية وبين اختصاص كل هيئة واستقلال كل منها في العمل وعدم تركيزها في يد واحدة حيث يقول ارسطو " إذا كان الشارع حكيماً عليه أن يواجه مزيداً من اهتمامه إلى تنظيم شؤون هذه الهيئات الثلاثة ومتى أحسن تنظيمها حسن نظام الدول كلها بالضرورة ولا تختلف الدول في حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة" (11).

اما دال ، فيرى " ان السلطة هي قدرة شخص على التحكم على ردود فعل شخص آخر" (12). فالسلطة ميزتها الأساسية هو التطلع إلى فرض سلطانها على كل من يقيم في حدود الإقليم فهي تجهد أن لا هناك تكون سلطة تعلوها (13). للسلطة عدة معان و مفاهيم تختلف حسب السياق باعتبارها مفهوماً عاماً ، فهناك السلطة السياسية و الاقتصادية و الدينية (14). و يعرف (بولانتزاس) السلطة بأنها علاقات قوى طبقية (15). يقول دوركايم " أن السلطة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي استطاع أن

CC BY

يجتاز عاصفة التاريخ الحديث." (16). فالسلطة اذن هي واقعة اجتماعية سياسية (17). ان مفهوم السلطة باعتبارها علاقة بين الناس ينحدر من مصدرين:

1. أن السياسة هي ظاهرة جمعية ، لذلك فإن السلطة السياسية يجب أن تتعلق ببعض العلاقات الإنسانية .
2. السلطة غير قابلة للتملك(18).

عرف ماكس فيبر السلطة بأنها : الفرصة المتاحة أمام الفرد أو الجماعة لتنفيذ مطالبهم في مجتمع ما في مواجهة من يقفون حائلاً أمام تحقيقها أو هي المقدرة على فرض إدارة فرد ما على سلوك الأخرين(19). أما بارسونز يعرف السلطة بأنها " القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الأجتماعي بأعتباره وحدة واحدة و مشاركة في إتخاذ القرارات " (20). أما "لاسويل" فينظر إلى السلطة من زاوية اشتمالها على القوة سواء في شكلها المجرد المعلن أم الضمني حيث يعتبرها عملية تأثير في سلوك الأخرين من خلال فرض الحرمان و الضغط و الجزاءات عليهم أو التهديد بها بغية تحقيق امتثالهم للسياسة المعروضة للتنفيذ(21). تعرف الموسوعة العالمية السلطة على أنها" القدرة على الحصول على نوع من السلوك من لدن من يخضعون لها، بدون اللجوء إلى الضغط المادي ."أما معجم علم النفس فيعرف السلطة بأنها" تلك القدرة التي يمتلكها فرد معين يحتل وضعية تراتبية معينة داخل تنظيم خاص في الحصول من لدن معاونيه، أو التابعين له على الخضوع والالتزام بالمعايير المفروضة وطاعة الأوامر، وهذا دون اللجوء إلى العنف، مع الاكتفاء فقط بالعقوبات الإيجابية أو السلبية التي يحددها التنظيم ."وجاء في قاموس" الكرمي " أن" السلطة هي القدرة والملك ، ويشير الفعل منها على التسلط ومنه : تسلط الأمير على البلاد حكمها وسيطر عليها، وتسلط القوي على الضعفاء، تغلب عليهم وقهرهم، وتسلَّط تمكَّن وتحكَّم، وسلط عليهم وقهرهم، وتسلط تمكن وتحكم، وسلط الله عليهم سلطانا جبارا : غلبه عليهم وجعل له عليهم السطوة والتغلب والقهر"(22).

ثالثاً : مقومات السلطة :

هناك العديد من المقومات التي تقوم عليها السلطة للدولة والتي تعمل على تطوير تلك المقومات من خلال عدة أركان مكملة لأركان الدولة الأساسية والمعروفة، والتي تتمثل في السيادة الداخلية والسيادة الخارجية والأقاليم والدول والقارات والشعوب، ومن أهم مقومات السلطة ما يلي:

أ –طرفي السلطة : لقيام السلطة لابد من آمر ومأمور بما أنها علاقة أمرية فلا يتصور قيامها على طرف واحد فقط فهي علاقة متعدية تحتاج للآخر.

ب –وجود إطار مؤسساتي : فلا نتصور بناء السلطة دون مؤسسات و قواعد و أنظمة رسمية تتضمن كل ما من شأنه تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم و بقدر ما يكون الإطار المؤسساتي قويا بقدر ما تكون السلطة قوية.

ج –الشرعية : والقبول وهي من المقومات الأساسية لبناء السلطة واستمرارها باعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع فتحدد الشرعية دور ومكانة كل من طرفي العلاقة السلطوية وإمكانية استمرارها كعلاقة مجتمعية فهي الضامن الأساسي للسلطة، فالسلطة التي لا تستطيع خلق شرعيتها مصيرها الانهيار.

د –القوة : وهي فرض الإرادة والتي تتم ممارستها بأسلوبين:

أ –تستخدم باعتراف عام كضرورة وحق اكتسبته السلطة من المرجعيات والضوابط التي يقرها المجتمع.

ب- تستخدم القوة للسيطرة على الآخرين من دون موافقة اجتماعية أو سند أو مبرر اجتماعي، كما في حالة اغتصاب السلطة عن طريق التزوير أو الانقلاب فتصير سلطة غير شرعية .كما تتعدد وسائل فرض هذه القوة من وسائل فيزيقية وأخرى مادية وأيضا وسائل رمزية:

1. الوسائل الفيزيقية : وتعتمد على القهر والتهديد وتطبيق الجزاءات.
2. الوسائل المادية : وهي تعويضية مثل المكافأة والمزايا المادية والخدمية.

3. الوسائل الرمزية : وهي معيارية تتمثل في توزيع وتجريد الكفاءات الرمزية بطريقة تدل على المركز من خلال تجريد الاحترام والهيبة ومن خلال طقوس معينة وكذلك الاستجابة تكون مجردة ورمزية (23). فكلها مقومات لابد من وجودها مجتمعة لبناء وقيام السلطة بصورتها النهائية، إن تحليل السلطة يقوم على مقاربتين أساسيتين، وذلك يتيح فهم مختلف القوالب الاجتماعية التي تتخذها السلطة، حيث تلقي كل مقاربة الضوء على مجموع الآليات المعتمدة والمتكاملة فيما بينها، ولقد ركزت المقاربة السائدة في دراسة موضوع السلطة على دراسة نظرية الفعل الاجتماعي عند "فيبر"، والمتمثلة في الممارسة الفعلية للسلطة من خلال عملية اتخاذ القرار، أما المقاربة الثانية فهي النظرية البنائية الوظيفية والتي ترتكز في تحليلها على الاعتبارات البنيوية والتي تؤكد على التكوين الثقافي للبنى المؤسساتية، والتي تطورت على يد" تالكوت بارسونز"، فالسلطة هنا تعمل على تأسيس التمكين الجماعي والانضباط وتتجاوز مجرد البحث في تعريف السلطة إلى النفاذ إلى وظائفها في المجتمع (24).

المبحث الثاني

موقف النظريات العقدية من مصدرية السلطة

ظهرت فكرة العقد الاجتماعي كأساس لنشأة المجتمع السياسي منذ فترة زمنية بعيدة، وهي ترجع إلى القرن السادس عشر والتي استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم، والنظا السياسي في نظرهم هو نظام اتفق الافراد على تكوينه للسهر على مصالحهم ، ومن ثّم لا يجوز أن يكون هذا النظام حاجزاً لتمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية . ومن تم اشتهرت نظرية العقد االجتماعي على يد عدد من المفكرين أهمهم الإنجليزيان توماس هوبز و جون لوك و الفرنسي جان جاك روسو(25).

أولاً: نظرية توماس هوبز:

تخرج من جامعة أوكسفورد ، عاصر ديكارت و غاليلو غاليلي، و تأثر بالطروحات المنهجية الجديدة التي طرحوها في مجال البحث العلمي. سعى نحو وضع نظرية متكاملة في السياسة و نظام الحكم . حيث اجتهد في ترسيم معالم العلاقة القائمة بين الدولة التي رأى فيها أهمية أن تحظى بالسلطة المطلقة ، من خلال فرد واحد أو مجلس حاكم ، تكون مهمته الإشراف على تسيير شؤون الأفراد و ضمان أمنهم الداخلي و الدفاع عن مصالحهم بإزاء الاعتداء الخارجي(26). كان هوبز هو أول من أشار إلى أن حالة الفوضى هي (الحالة الطبيعية) في حياة الإنسان في حين أن المجتمع المنظم هو(مجتمع صناعي) خلقه الإنسان بإرادته معارضا بذلك فكرة أرسطو التي ظلت سائدة في تاريخ الفكر السياسي طوال العصر القديم ، والوسيط وحتى عصر النهضة وهي الفكرة التي تذهب إلى (أن الإنسان مدني بالطبع) وأنه يقبل على الحياة في جماعة سياسية منظمة بفطرته(27). كما يرى توماس هوبز أن العقد قدمت بين أفراد المجتمع الطبيعي للتخلص في الفوضى و الدخول في مجتمع منظم تحت رئاسة حاكم واحد من بينهم ، و بالتالي فإن الحاكم لم يكن طرفاً في العقد و إنما طرفه الوحيد هو الأفراد ، فلما كان كل فرد حريص على حب البقاء و إشباع مصالحه و أعراضه الذاتية تولدت لدى الجميع ضرورة التعاقد على أن يعيشوا معا تحت رئاسة واحد يتنازلون له عن كافة حقوقهم الطبيعية و يوكلون إليه أمر السهر على مصالحهم و أرواحهم و تترتب على هذا التعاقد انتقال الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة(28). في تنظيره للعقد الاجتماعي لم يفكر مطلقاً في إضعاف السلطة الحاكمة بل كان يطمح في واقع الأمر إلى تقويتها بمنحها حقوقاً هائلة ، فعندما ينخرط الافراد في المجتمع السياسي ستضمر حقوقهم إن لم تختف كلياً لصالح السلطة التي يتنازل لها الافراد عن هذه الحقوق(29). فعارض هوبز هذا (التراث الأرسطى) وذهب إلى أن الإنسان لا هو حيوان سياسي بفطرته ولا هو يميل بطبعه إلى الجماعة المنظمة. ولكن التربية بمعناها الواسع (أي التنشئة الاجتماعية) هي التي تشكل شخصيته بحيث تصبح صالحة للحياة في المجتمع السياسي(30). فتنازل الأفراد للحاكم عن كامل حقوقهم و حرياتهم في سبيل الحصول على الأمن، فله أن يتصرف فيها دون قيد أو شرط ، لأنهم لو تنازلوا عن بعض حقوقهم لأتيح للفوضى أن تعود ، فأصبحت مهمة الحاكم هي التوفيق بين المصالح المتعارضة للأفراد (31).

يقول هوبز : " إن السبب النهائي و الغاية والهدف البشر (التواقون بطبيعتهم إلى الحرية و ممارسة السلطة الأخرين) ، من خلال فرض قيد على أنفسهم و الذي يجعلهم يعيشون في إطار الدولة) ، يكمن في التحسب لما يضمن المحافظة على أنفسهم و

CC BY

تحقيق مزيد من الرضا في الحياة ، و بعبارات أخرى ، يكمن هدفهم في الخروج من حالة الحرب البئيسة (32). فنشأت الحكومة هنا بمقتضى عقد ولكنه ليس عقد غير مشروط وفقاً لما ذهب إليه هوبز(33). حيث ذهب توماس هوبز إلى تأييد نظرية السيادة المطلقة للحاكم، بحيث يتمتع بسلطة مطلقة لا تعلوها سلطة أخرى في الدولة، كما حدد حقوقًا سيادية يتمتع بها الحاكم وحده، وجاء ذلك كرد اعتبار للملوك الذين شهدوا عديدًا من الإهانات والتعذيب في عصره، فعرف السيادة بأنها " سلطة ذلك الفرد أو تلك الهيئة الذي أو التي تمتلك سلطة الإرادة التي تنازلت عنها الأغلبية في مقابل منح الأغلبية حياة آمنة مطمئنة ." (34). يقرر هوبز شكل الدولة، من خلال إشارته للأنواع الثلاثة؛ الملكي الفردي، الأرستقراطي النخبوي، الديمقراطي الجماعي. لكنه يبقى يقدم التفضيل لصالح الحكم الملكي باعتبار أن الحكم الفردي يؤدي إلى تنظيم فعالية السلطة ويركزها في عنصر موحد، يضاف إلى أن الملك الغني يمكن أن يقدم عطفه ورعايته لمواطنيه ، من دون الوقوع في التجاوزات التي يعمد إليها البعض من الطامحين إلى ، السلطة، وإذا كان الملك الفرد يغدق برعايته الخاصة على النخبة المحيطة به فإن النظام المتعدد الارستقراطي أم الديمقراطي تتوسع فيه تلك الجماعة بتعدد الأفراد المنضوين في الجهاز الحاكم، مما يخلق حالة من التناقض والتداخل في المصالح. كذلك الحال بالنسبة إلى القرارات الصادرة عن الملك الفرد، وما يمكن أن يقود إلى ترصد لطبيعة القرار الفردي الخاضع للمزاجية، لكن هذا الترصد يمكن أن يتحول إلى إشكال أوسع وأكبر عندما يكبر عدد أعضاء مجلس الحكم (35).

السلطة المطلقة لدى هوبز لا تقوم على الحق الإلهي، أو الأخلاق التي تميز الحاكم، بقدر ما تقوم على طريقة الضبط لمجال السيطرة والسلطة، فما يراه البعض خيرا ، قد يتضارب ومصالح جماعة أخرى في ذات البلاد، ومن هنا فإن الأهمية تقوم على تقديم أمن وسلامة المواطن أولا، باعتباره الغاية والهدف الأسمى الذي يرتبط بالسلطة المطلقة، فالمواطن حين يتنازل عن حقوقه لصالح السلطة ، إنما يسعى نحو تأمين سلامته وأمنه، وفي حال الإخلال بهذه الضمانة فإن العقد مع السلطة تكون لاغية (36). الفلاسفة من أصحاب نظرية العقد الاجتماعي فقد اختلفت أرائهم بخصوص حق الأفراد في مقاومة الطغيان . إذ نجد أن بعض أنصار هذه النظرية لا يؤمن بحق مقاومة السلطة العامة ، و يرى ضرورة إذعان الأفراد لأوامر السلطة التي دائماً ما تتركز بيد الحاكم أو الأمير(37).

ثانياً: نظرية جون لوك:

يتفق جون لوك مع " هوبز " في الفكرة الأصلية للعقد، فهو يرى أن أصل نشأة المجتمع المنظم إنما يرجع إلى العقد الذي نقل الأفراد من حالتي القطرية الطبيعية الأولى إلى مجتمع منظم توجد فيه سلطة حاكمة وطبقة محكومة، وبرغم مشاطرته" لهوبز " : في ذلك بيد أنه اختلف معه حول حياة الإنسان الطبيعية قبل التعاقد، فبالنسبة له لم تكن بؤسا وشقاءا بل على العكس كانت تسودها الحرية والمساواة وروح العدالة ، ولكن رغم هذا كانت هناك رغبة في تنظيم حياتهم بإقامة سلطة عليا منظمة تقوم بتحقيق العدل بينهم و توقيع الجزاءات الرادعة على كل من يعتدي أو يحاول الاعتداء على حقوق الافراد و حرياتهم ، كان اسلوب الانتقال من الحياة الفطرية إلى هذا المجتمع المنظم هو العقد الاجتماعي . و يتضح أن مفهوم لوك للعقد الاجتماعي الذي كان أساس ظهور السلطة لا يمثل مفهوماً للحكومة الديمقراطية في المعنى المعاصر لها ، فالحكومة تتأسس بواسطة الأغنياء و تسخر لخدمة مصالحهم دون الفقراء ، و اتضح ذلك في البيئة الإنجليزية التي عاش فيها و كتب مؤلفاته المختلفة(38). ذهب لوك في مؤلفه عن (الحكومة المدنية) إلى أن الفرد في حياة الفطرة السابقة على إبرام العقد االاجتماعي المنشئ للجماعة السياسية كان يملك سلطتين :

الأولى : هي سلطة اتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة بالمحافظة على نفسه وعلى الآخرين ضمن ما يرخص به قانون الطبيعة.

الثانية: هي سلطة توقيع العقاب على الجرائم التي تشكل خرقاً أو انتهاكاً لذلك القانون . وحين انتقل الفرد من حياة الفطرة إلى حياة جماعة ، تنازل عن هاتين سلطتين للجماعة عند إنشائها.(39). فلا يستطيع الحاكم المساس بما لم تتنازل عنه أفراد الجماعة للحاكم ، فالحاكم طرف في العقد فإذا لم يحافظ على شروطه و لم يحقق الصالح العام جاز للجماعة فسخ هذا العقد (40). أراد

لوك هدم نظرية الحكم المطلق عند (فيلمر) المتحمس للملكية، و لم يتعرض لنظرية هوبز . و (فيلمر) كان يرى أن سلطة الملك شبيهة بسلطة الأب على أبنائه ، وهي مستمدة مباشرة من السلطة التي منحها الله لأدم . و رد لوك على ذلك بما يلي :

أولاً: إن سلطة الأب على الأبناء ليست مطلقة ، خاصة عندما يكبرون و يصبحون بوعيهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم.

ثانياً: إن العلاقة بين الملك و رعاياه ليست مماثلة حقاً للعلاقة بين الأب و أبنائه.

ثالثاً: إن من الصعوبة تعقب الإنتقال المباشر للسلطة الأبوية من أدم إلى شارل الثاني(41). و يعتقد لوك أن سلطة الدولة في تشريع القوانين و تطبيقها و إصدار العقوبات و تنفيذها ، من مصدر وحيد هو حاصل تنازل الأفراد عن حق محدد بالذات هو حقهم الشخصي كأفراد في إيقاع العقاب بالأخرين، لتصبح الدولة المحتكر الوحيد لهذا الحق و سلطة ممارسته (42).

ثالثاً: نظرية جان جاك روسو:

قسم روسو مؤلفه الشهير (العقد الاجتماعي) إلى أربعة كتب ، وقد استهل الفصل الأول من الكتاب الأول بقوله الشهير: (يولد الإنسان حراً ، و لكننا نجده في كل مكان مكبلاً بالحديد .... ، كيف حدث هذا التغير ؟).و يتابع قائلاً: إن الإلتزام الإجتماعي و الخضوع للسلطة لا يمكن أن يكون أساسهما القوة ، إن تأسيس السلطة على حق الفتح و الغزو يعني إنكار فكرة الحق ككل . فأي حق هو هذا الحق الذي يزول بزوال القوة ؟ كذلك لا يمكن تأسيس الإلتزام الاجتماعي على فكرة السلطة الطبيعية للأب أو لأي رئيس يستمد سلطته من الطبيعة . فرغم أن الأسرة هي من أقدم التجمعات البشرية ، إلا أنها تقوم على الإرادة و الإتفاق ، ذلك أن العلاقة بين الآباء و الأبناء تنتهي حين تزول حاجة الأبناء للحماية ، وتستمر الروابط الأسرية إذا بقيت الرغبة المشتركة في العيش المشترك . و ينطلق روسو من هذا قائلاً : إنه ما دامت الأسرة ، وهي التجمع الأول لاتقوم إلا على الإتفاق الحر، فكذلك الجماعة السياسية لا يمكن تصور وجودها ، إلا بإتفاق الأفراد فيما بينهم على الحياة المشتركة في الجماعة الواحدة . و هذا الإتفاق أو العقد الاجتماعي لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا بموافقة الإرادات الحرة لجميع أفراد الجماعة (لأن التجمع المدني هو العمل الأكثر طوعية في العالم ، إن أحداً لا يستطيع تحت أية حجة كانت أن يخضع إنساناً آخر بغير رضاه ، لأن هذا الأخير ولد حراً وسيداً لنفسه ، أما خارج هذا الميثاق الأصلي فإن قاعدة الأكثرية ستطبق(43). بالرغم من أن " هوبز " و " لوك " قد سبقا " جان جاك روسو " في فكرة العقد الاجتماعي . كأساس لظهور السلطة السياسية ، إلا أن أفكار روسو في كتابه " العقد الاجتماعي " نال شهرة عظيمة إلى حد ربطوا فيه فكرة العقد باسمه دون اعتبار لمن سبقوه و أطلق البعض عليه " أبو الديمقراطية " حيث يرى " روسو " في كتابه " العقد الاجتماعي " أن كل تجمع بشري لا يمكن أن يستند في أساسه على القوة ، فالأسرة مثلاً لا تعتمد في قيامها على قوة الأب بدليل أن الأبناء لن يظلوا خاضعين لسلطة الأب إلا طوال الفترة التي يكونون في حاجة إليه ، و بعد زوال هذه الحاجة تنحل تلك الرابطة الطبيعية و لكن يستمر الأبناء و الأباء في ارتباطهم فهذا الارتباط هو تلقائي يدل على أن افراد الأسرة لا يستندون إلى القوة و إنما إلى الاتفاق و التراضي فيما بينهم و بالتالي يمكن القول أن أية جماعة منظمة لا يمكن أن تستند حقيقة على القوة و إنما هي تستند على اتفاق الارادات الحرة للأفراد ، و من تم فإن العقد القائم على اختيار الافراد هو أساس قيام السلطة (44).

و بموجب العقد الاجتماعي يتنازل كل فرد عن حقوقه للمجتمع ، و هذا الشرط يطبق على الجميع بالتساوي . و مع أن روسو يعتبر أن الحالة الطبيعية تؤمن السعادة للإنسان ، إلا أنه لا يعتبرها الحالة الأمثل ، بل يعتبر أن المجتمع السياسي المنظم هو الذي يؤمن أسعد حياة للبشر ، و يرتقي بالإنسان و معنوياته ، و هو الذي يحل العدالة و الأخلاق مكان الغرائز و الشهوات (45). و بمقتضى العقد عند روسو يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعية للمجتمع ، و لا يعني ذلك أن الأفراد يفقدون حرياتهم و حقوقهم ، بل على العكس ، فهم يستعيضون عنها بحقوق و حريات مدنية ، تقررها الجماعة المدنية ، و تتولى الدولة حمايتها (46).

المبحث الثالث
موقف النظريات غير العقدية من مصدرية السلطة

يتفق معظم العلماء أن الإنسان كائن اجتماعي ، حيث يعيش داخل الجماعة و في ظلها و يتبادل مع أفرادها المنافع و الخبرات ، و من واقع هذه الحقيقة تولد قول بغض الفلاسفة بأن الإنسان حيوان اجتماعي أو أنه مدني بالطبع أي أنه لا يستطيع أن يشبع نفسه بنفسه حاجاته الأساسية ، و لذلك يعيش دائماً ضمن جماعات ، و لكن انقسم العلماء و المفكرون و الفلاسفة في تحديد طبيعة التجمعات البشرية الأولى ، و من هنا نجد أن البعض يرى أن الأسرة كانت أول شكل للتجمعات البشرية (47). و سوف نحاول أن نتطرق إليها عبر مختلف النقاط التالية:

أولاً: نظرية التطور العائلي و الطبيعي:

1- نظرية التطور العائلي:

وهذه النظرية ترجع أصل السلطة في الدولة إلى فكرة السلطة الأبوية ، فالدولة كانت أسرة تطورت فكونت عشيرة ، و هذه العشيرة تطورت بدورها إلى قبيلة ، ثم تطورت القبيلة فكانت المدينة ، و أخيراً قامت الدولة (48). ترتبط ظاهرة السلطة بالإنسان ، فمنذ القدم عرف التجمع البشري السلطة و يؤكد ذلك " برينارث شانتبو " بقوله : " بمجرد أن تتكون جماعة من الأفراد كلهم يحاولون أن يفرضوا أنفسهم بقدر ما يستطيعون و ما تمنحهم الطبيعة من أجل ذلك " كما لا يكون المجتمع بدون سلطة حيث كانت هذه الأخيرة تقتصر على روابط عائلية أو جغرافية و قد تكون نتاجاً للغزوات و الحروب ، و هكذا كانت السلطة تتعزز و تتطور بقدر ما تتطور المجموعة التي تعيش مجتمعة و كانت أيضاً السلطة تتغير معها الجماعة فتعطي للمجتمع التنظيم الذي هو تنظيمه فأصبح تنظيم السلطة و الجماعة يتماشيان سويا فتأسس معهما الإحساس المعنوي الجماعي للأفراد . يؤكد معظم المنظرين لهذه النظرية و على رأسهم " أرسطو " أن السلطة الأبوية هي المصدر الأساسي للدولة و السلطة و أن هذه الأخيرة ما هي إلا أسرة تطورت و نمت بشكل تدريجي ، بالنسبة لأرسطو في كتابه عن السياسة صاغ الحكمة الشهيرة أن الإنسان مدني بطبعه ، و أن الأسرة هي الخلية الأولى ، و أنها تنشأ تلبية لحاجات فطرية أصلية في الإنسان ، ثم باتساع نطاق الأسرة و كثرة عددها تتكون العشائر ، فالمدن السياسية ، و معنى ذلك أن السلطة ما هي إلا أسرة تطورت و نمت بشكل تدريجي(49).

2- نظرية التطور الطبيعي:

تعد نظرية التطور التاريخي أو النظرية العضوية في أصل نشأة الدول و السلطة من أبرز النظريات التي ظهرت في القرن 19 ميلادي على يد المفكر الفرنسي ليوم دجيي. و تبعاً لما تقدم يرى أنصار هذه النظرية من الفقهاء المحدثين أن كل دولة تختلف من حيث نشأتها عن زميلتها نتيجة اختلاف ظروفها التاريخية و أحداثها الاجتماعية التي ساهمت في قيامها ، و بالتالي وجود سلطة منظمة في كل دول خاصة بعد رسوخ هذا الواقع عملياً ثم تنظيمياً(50). و الدوله – عند الآخرين بذلك – لا يمكن تكييف نشأتها تكييفاً قانونياً ، بل هي وليدة ظروف طبيعية و تطورات طويلة ، لا يمكن رد أصلها إلى عامل بالذات ، أو إلى عوامل معينة ، إنما ترجع إلى عوامل تختلف من دولة إلى أخرى (51). تحظى هذه النظرية بتأييد غالبية الفقه الأوروبي و العربي المعاصر ، وهي نظرية تتأسس على أن أي مجتمع هو نتاج طبيعي لظروف متعددة خاصة ، جغرافية و دينية و اجتماعية و حضارية و سياسية و اقتصادية و ثقافية ، و لذلك فانها تتباين من مجتمع لآخر ، بمعنى أن تطور كل مجتمع رهين دوماً بتطور و تفاعل هذه العوامل في ضوء ظروفه الخاصة به . و على هذا الأساس يذهب هذا الاتجاه إلى أن الدولة ليست ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الإنساني ، تحققت بعد تطور تاريخي طويل و متدرج لكثير من العوامل ، أي أن نشأتها لا ترجع إلى عامل محدد بذاته ، إلا أن قوة تأثير هذه العوامل ، بالرغم من أهميتها جميعاً ، يمكن أن تختلف و تتفاوت أهميتها من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف ظروفه الخاصة و خصائصه و ذاتيته ، بحسب تركيبته الاجتماعية و موروثاته و عقائده و قيمه و اقتصادياته و ثرواته ، و من خلال تفاعل هذه العوامل و تطورها مجتمعة ، ظهرت السلطة نتيجة رغبة الجماعة في إقامة نظام يضمن لها تبادل المنافع و تحقيق الغايات المشتركة و الدفاع عن نفسها تجاه المخاطر التي تهددها حماية لمصالحها و أهدافها و آمالها. و يترتب على ما تقدم أن السلطة التي تتولى الحكم في كل دولة هي سلطة مشروعة ، بالرغم من تباين و اختلاف أنظمة الحكم بين الدول

CC BY

، لأن هذا الاختلاف في أشكال الدول و أنظمة الحكم فيها يعد نتيجة طبيعية لاختلاف و تباين العوامل التي أدت إلى نشأة كل دولة على حدة ، و بالتالي فإن السلطة فيها هي نتاج طبيعي للتطور التأريخي لكل شعب أو مجتمع . و عليه فإن الدولة بحسب هذه النظرية هي ظاهرة تلقائية طبيعية تنشأ نتيجة تطور تاريخي طويل ، و من ثم فهي لم تقم استناداً إلى عوامل إرادية ، أي مرتبطة بإرادة الإنسان ، و إلا كانت ظاهرة صناعية ، أما عن السلطة في الدولة فهي كذلك ظاهرة إجتماعية حتمية تقتضيها جوهر السياسة في الإنسان ، و تستلزمها ضرورة الاستمرارية للمجتمعات ، و بذلك فهي ضرورة إجتماعية يفترض فيها أن تعمل لحساب الجماعة بأكملها دفاعاً عن مصالحها العامة (52).

ثانياً: نظرية القوة و العدالة:

يذهب جانب من الفقه إلى أن الأساس الواقعي للسلطة يكمن في القوة و العنف ، و من ثم فإن الدولة هي نظام فرضه الصراع بين أفراد الجماعات البشرية و فيما بينها ، حيث استطاع فرد أو عدد من الأفراد التغلب على باقي أفراد الجماعة و اخضاعهم – بالتالي – لسلطانه و سيطرتهو فرض إرادته عليهم و إلزامهم بطاعته ، ومن خلال الإغارة و الحرب على جماعات أخرى و الإقتتال بينهم يتغلب الأقوى دائماً ، مما أدى في نهاية المطاف إلى قيام الدولة في صورتها البدائية حيث يمتد سلطان الأكثر قوة إلى المدى الذي تكون فيها قوته قادرة على السيطرة و فرض هيمنته عليها و الدفاع عنها ضد غروات الآخرين ، و هذا هو قانون الأقوى و منطقه ، بمعنى أن إرادة الأقوى هي الأساس الذي يرجع إليه أصل نشأة الدول . و المقصود بالقوة وفقاً لهذه النظرية ، القوة المادية القائمة على العنف و القهر لإخضاع المحكومين لإرادة الحكام ، غير أن ذلك لا ينفي أن القوة المادية وحدها لا تكفي في هذا الصدد ، إذ يتعين أن يصاحبها من القرارات و المهارات ما يؤدي إلى استخدام هذه القوة بذكاء و ليس بمشقة ، في الوقت المناسب و المكان الملائم و الموقف الصحيح ، و خاصة بعد إنتصار و تغلب الأقوى ، فليس من الحكمة أن يعتمد الحاكم المنتصر على قوته وحدها لإهاب المحكومين و اجبارهم على الخضوع لإرادته ، و إنما ينبغي عليه أن يعمل على الحصول على رضا الشعب و قبول المحكومين لسلطته ، لكي يحظى على الأقل – إن استطاع – بمشروعية هذه السلطة و شرعية دولته (53).

تفسر هذه النظرية نشأة المجتمع السياسي أي السلطة بصراع بين الجماعات الأولية ، حيث كانت الجماعات الأولية تعيش في صراع مستمر مع بعضها ، و قد نتج عن هذا الصراع انتصار جماعة منهم على غيرها من الجماعات أي أصبح هناك غالب يفرض إرادته و سلطانه ، و بعد ترسيخ هذا الواقع عملياً ثم تنظيمياً بموجب قوانين تثبت سيطرة الطبقة الحاكمة نشأت السلطة التي قامت بها معظم الدول و الامبراطوريات ، فالقوة و الحروب لها تأثير كبير في قيام بعض الدول(54). و لقد رد بعضهم هذا الخضوع إلى فكرة القوة ، فالدولة من صنع القوة، فرضها بطريق العنف صاحب القوة الأكبر على فئة مغلوبة على أمرها (55).

ثالثاً: النظريات الدينية (الثيوقراطية):

مذهب يقوم على تعليل السلطة السياسية لدى الجماعة على أساس الاعتقاد الديني ، فالنظام الثيوقراطي هو النظام الذي يستند إلى فكرة دينية. و منها نظرية (الحق الإلهي) التي تعتبر الله مصدراً للسلطة ، و الحاكم بمثابة ظل الله على الأرض ، أو مفوض السماء . فالسلطة الزمنية تستمد مقوماتها من المشيئة الإلهية ، ويتم اختيارها بعنايتها و بتوجيه منها (56). والنظرية الثيوقراطية للسُلطة في الدولة يُرجعأ انصارها أصل نشأة الدولة وظهور السُلْطة إلى الإله، فهو مصدر إسناد السُلْطة ، وعليه فإنّم يرون تقديسها لكونّا من صنعه وحقّ من حقوقه يمنحه لمن يشاء، فالحاكم يستمدّ سُلطته وفقا لهذه النظرية من الإله، ومادام الأمر كذلك فإنه يسمو على المحكومين باختياره من الإله نظرا للصّفات التي ميّزه بها عن غيره والتي مكنته من الفوز بالسُلْطة، لذلك فإ ن إرادته يجب أنْ تكون فوق إرادات المحكومين . ولا مجال لمساءلته (57).

و في تطور اخر ظهرت فكرة جديدة تقوم على اساس ان الله مازال مصدر السلطة ، و لكن اختيار الحاكم يتم بوساطة الشعب ، أي ان الشعب هو الذي يعين الحكام ، و لكن بتوجيه من الارادة الإلهية (58). النظريات الثيوقراطية يطلق عليها أحيانا النظريات الإلهية أو نظريات السيادة الإلهية ، تقوم على فكرة دينية كنظرية " الحق الإلهي " التي تعتبر الله مصدر للسلطة . و الحاكم بمثابة ظل الله على الأرض أو مفوض السماء ، فالسلطة الزمنية تستمد مقوماتها من المشيئة الإلهية ، و يتم اختيارها بعنايتها و

CC BY

بتوجيه منها ، فالسلطة في الدولة هي سلطة الله و الدولة ليست إحدى مؤسسات الإنسان و إنما هي نظام يسمو على نظم الإنسان لانها من صنع الله و إرادته على أساس الإعتقاد الديني. فالنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التي تناولت نشأة الدولة و السلطة السياسية في الفكر السياسي ، فقد سادت آراء تؤكد ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع ، وهم يستندون في ذلك إلى دور المعتقدات الدينية في الجماعات البدائية ، وقد اتضح هذا الدور في التراث الأنثروبولوجي وقد بدا الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر ، و إنما هو من طبيعة إلهية و لذلك فقد اعتبر إله الأرض ، و تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله ، ثم تطور الأمر إلى اعتبار الحاكم مختار بطريقة غير مباشرة من قبل الله (59). هذا ما أدى إلى ظهور ثلاث صور لهذه النظرية:

أ- نظرية تأليه الحكام :

يؤكد دعاة هذه النظرية على أن المجتمع القديم كان مجتمعاً بدائياً تتحكم فيه المعتقدات ، و تسيطر عليه الأساطير و القوى الطبيعية ، فمن الطبيعي أن تختلط العقائد بالسلطة السياسية على اعتبار أن الحاكم ذو الطبيعة إلهية ، بل هو الإله ذاته الذي ينبغي على الجميع عبادته و تقديم القرابين لإرضائه (60). سادت هذه النظرية في العصور الأول عندما كان الإنسان الأول يعتمد على القوى الخفية طلبا للعون و سعياً للأمن فاختلطت السلطة السياسية بالدين و العقائد مما أضفى عليها قدسية فأصبح الحاكم و الزعيم إله يجب طاعته و الخضوع له ، و قد كانت هذه النظرية هي السائدة و المطبقة في المدنيات القديمة مثل مصر الفرعونية كان الفرعون يعتبر خليفة الله على الأرض ، بل أحياناً كان يعتبر إبنا للإله. فكان الفرعون يعبد و أطلق عليه اسم (رع) أي الإله في عصر الأسرة الرابعة (هوريس) في عهد الأسرتين الأولى و الثانية ، و كذلك الشأن في بلاد الصين و الفرس و الهند و بلاد الروم . ففي الهند كان الملوك يعدون أنصاف آلهة في صورة بشر يستمدون سلطتهم من الإله الأكبر المسمى (الرهما) و في العصر الملكي المطلق في روما كان الملك هو الكاهن الأعظم يسن القوانين و يفسرها بما يراه متماشيا مع الإرادة الاهلية المجسدة في شخصه . فهذا النوع من الألوهية يجعل الحاكم على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدمة أيضاً فلا يتعرض إلى أي نقاش أو نقد أو مراجعة(61). لقد كان لهذه النظرية مجالا رحْبا في العصور القديمة؛ حيث تأثر الإنسان بالأساطير، فظن أن الحاكم إلهٌ يُعبد .. ففي مصر القديمة في عهد الممالك الفرعونية كان فرعون هو الإله(62).

ب- نظرية الحق الإلهي :

تذهب هذه النظرية إلى أن من يحكم الدولة سواء كان ملكاً أو حاكما فسلطته السياسية تستمد شرعيتها من الله أو ما يسمى القوة العليا ، و بالتالي تمثل تطوراً أقل تطرفاً ، فهي لا تدعى أن الحاكم إلها أو من طبيعة إلهية فالحاكم بشر و لكن الله تعالى اصطفاه دون الأخرين و اختصه مباشرة بتولي السلطة داخل الدولة دون تدخل من أية إرادة شعبية ، فكان الإمبراطور في الصين يستمد سلطته من السماء ، و الديانة المسيحية رغم ما كانت تقتضيه من فصل الدين عن الدولة إلا أن رجال الكنيسة في أوربا اتجهوا إلى تأييد هذه النظرية التي سادت في القرنين السابع عشر و الثامن عشر ، تطورت في انجلترا فأخذت شكل الحق المقدس للملوك ، أما في فرنسا فقد اعتمدها لويس الرابع عشر و لويس الخامس عشر وادعيا أن سلطتها من الله و أنهما غير مسؤولان أمام أي إنسان ، و نجد ألمانيا اعتمدتها قبل و بعد الحربين العالميتين الأول و الثاني ، و كذلك إسبانيا عبر دكتاتورها فرانكو في تلك الفترة . و كان للمسيحية دور بالغ الأهمية في بروز الحريات منها حرية الرأي و العقيدة من أجل تأكيد ذاتية الإنسان ، غير أن هذه الدعوى صاحبها صراع بين الملوك و رجال الدين إلى تفسير قول المسيح عليه السلام : " دع لقيصر ما لقيصر وما لله لله " ، على أنه دعوة منه لاحترام سلطة الدولة الزمنية ثم انتهوا إلى أن السلطة الإلهية لها سيفان إحداهما بيني و الآخر ، وصولا إلى فكرة خلع صفة الإله على الامبراطور و تقرير قاعدة أن العبادة و الدين لله وحده (63). لقد تبنت الكنيسة هذه النظرية فترة صراعها مع السلطة الزمنية ، كما استخدمها بعض ملوك أوربا لتدعيم سلطانهم على الشعب خاصة في القرن الخامس عشر (64). وقد سادت هذه النظرية أُوروبا بعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين الدِين المسيحي، فخرج رجال الدِين على الناس بهذه

CC BY

النظرية .ودعا رهبان المسيحية إلى نفي الطبيعة الإلهية للحكام واستبدالها بهذه السُّلْطة التي مصدرها الإرادة الإلهية أيضا عن طريق رجال الدِّين بصورة مباشرة، وتفرّق هذه النظرية مع التي قبلها في أن الحاكم ليس من طبيعة إلهية ولا نصف إله وتتّفق في أنها بالنتيجة تستمدّ سُلطتها من الإله ، وبالعموم يجد الباحث أن الهدف الأ ساس واحد هو أن اختيار الحاكم مرهون بيد أشخاص يحتكرون الرأي الديني بأنفسهم زاعمين أن هذا توجيه الإله (65). ظهرت هذه النظرية بعد انتشار الديانة المسيحية و تثبيت أركانها ، حيث دعا رهبان المسيحية إلى نفى الطبيعة الإلهية للحكام و استبدالها بفكرة تقديس حكام الدولة و عدم جواز الخروج عليهم ، على أساس أن سلطة مصدرها الإرادة الإلهية ، و بالتالي تكون سلطة الحاكم ملزمة لأنه ليس إلا منفذاً لإرادة الله ، و من ثم فإن عصيان لله سبحانه و تعالى الذي خلق و منح السلطة له لتنظيم علاقات البشر ، بمعنى أن الحكام يتم اختيارهم من قبل الله مباشرة لتنفيذ إرادته و حكم رعاياه بموجب حقهم المقدس في السلطة (66).

ج- نظرية التفويض الإلهي غير المباشر:

بموجب هذه النظرية يختار الحاكم بواسطة الأفراد ولكن بتوجيه من عناية الله ومشيئته(67). ترى النظرية أن الله لا يختار الملوك بإرادته مباشرة ، و لكن العناية الإلهية توجه الأحداث و الأفراد لاختيارهم فتساعد الناس على اختيار نظام الحكم الذي يرتضونه و الحاكم الذي يتقبلون الخضوع لسلطانه. و كان هذا نتيجة الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي إذ سيطرت الكنيسة على العالم المسيحي ، هذا ما أدى إلى ظهور اتجاه جديد بشأن تكييف سلطة الملوك و الأمراء فقد لعبت هذه النظرية دور بالغا في تقييد سلطة الملوك لكونها تستند على اختيار الحاكم ، و لكنها من جهة أخرى ساهمت في تدعيم سلطة الكنيسة ممثلة للشعب المسيحي . و من أبرز مؤيدي هذه النظرية القديس " توماس " و جوزيف دي مستر " و بونالدو بوسيية " وقد عمل هذا الأخير على تأكيد هذه النظرية قبل الثورة الفرنسية إذ كان يرى أن الملكية مقدسة و أن الاعتداء على الملكية كفر لأنه كل شيء في الدولة مادام أن الله هو كل شيء في عالمنا.

و من كل ما سبق ذكره عن النظريات الدينية في مجملها يمكن القول أنها أسهمت في ظهور بعض الدول إلا أنها تقوم على أسس عقائدية تفتقر إلى العقل و المنطق ، و قد صلحت النظرية في عصور الجهل و لا تصلح في عصر العلم و الفكر المستنير ، حيث أصبح التقدم مرت هنا باستيعاب ما أنجزه العقل البشري في مجالات المعرفة العلمية هذا الوضع الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن علاقة أسلافنا بالتراث الإنساني السابق عليهم و المعاصر لهم على السواء ، فأصبح الاعتماد على العقل و الفكر أما الإيمان في الجانب الروحي فقط(68). أي إنَّه وبموجب هذه النظرية تكون السلطة في مصدرها وجوهرها من الله، أما من حيث ممارستها الفعلية في مجتمع سياسي معين فإن مردها إلى البشر أنفسهم، فالشعب هو الذي يختار الحكام ولكن بهداية من الله الذي يرتب الأحداث ليتسلم شخص ما السلطة دون غيره، ولذلك فقد جاء في أحد قرارات الملك لويس التقي عندما أراد أن يمهد لكي يخلفه أولاده في الحكم ما يأتي" : قضت إرادة الله القوي أن تتلاقى رغبتنا ورغبة كل أفراد الشعب في إجماع على انتخاب ولدنا العزيز لوثر أكبر أبنائنا وعلى ذلك بدا من الخير لنا ولجميع شعبنا أنَّه يجب – وقد أرشدتنا العناية الإلهية – أن نعينه رئيساً لعرش الإمبراطورية إذا شاء ذلك المولى بعد تتويجه بالتاج الإمبراطوري (69). وتقوم هذه النظرية على اساس ان السلطة مصدرها الآله، الا ان الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم ولكن عن طريق ارشاده من قبل الآلهة كما يتصورون وتوجهه صوب اختيار حاكم معين فالعناية الإلهية ، فكما تستطيع ترتيب الحوادث وتوجيهها فأنها قادرة ايضا على توجيه ارادات الافراد صوب الطريق الذي يؤدي بهم إلى اختيار الحاكم، وقد ظهرت نظرية الحق الإلهي غير المباشر في العصور المسيحية الوسطى بقصد المد من سلطان واستبداد الأباطرة فدعي اليها رجال الكنيسة ضد الاباطرة في ذلك الوقت رغبة في الحد من طغيانهم وتقييد سلطانهم واخضاعه لسيطرة الكنيسة (70).

و بذلك تكون هذه النظرية قد استبدلت تعسف و استبداد الكنيسة بتعسف و استبداد الحاكم ، مع بقاء الشعوب في ظل هذه النظرية خاضعة للإستبداد و الطغيان و الحكم المطلق بعيداً عن أية مساءلة حقيقية (71). وتتلخّص هذه النظرية الجديدة في أن

الحُكام إنما يستمدون سلطتهم من الله، لكنّهم يمارسونّا بموجب رضا الشعب المسيحي، فالله لا يختار الحُكام اختيارا مباشرا ، وإنّما يوجِّه أحداث التاريخ والمجتمع توجيها من مقتضاه أنْ يختار المسيحيون بأ نفسهم حاكمهم. ولما كانت الكنيسة هي التي تمثِّل المسيحيّة؛ فإنّا لا بُد أنْ ترضى عن هذا الاختيار وتباركه. وفي صياغة أُخرى ترى الكنيسة الكاثوليكيّة محاولة بسط نفوذها، أن الله أودع جميع السُلُطات بيد البابا حصرا ، وهو بِرادة منه ترك سيف السُلْطة الدِينيّة، وخلع للحاكم سيف السُلْطة الزمنية، إذ الملوك يستمدّون سلطتهم من البابا كما يستمد القمر ضوءه من الشمس. (72).

الخاتمة :

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات و التوصيات حول موقف الفكر السياسي الغربي من مصدرية السلطة ومنها :

أولاً: الاستنتاجات:

1. السلطة في اللغة هي التحكم . السلطة هي القوة و لكنها اكتسبت صفة الشرعية بالإنتخابات أو بالتعيين.
2. تطورت نظرية العقد الاجتماعي على يد عدد من المفكرين أهمهم توماس هوبز و جون لوك و الفرنسي جان جاك روسو.
3. تعد نظرية التطور التاريخي أو النظرية العضوية في أصل نشأة الدول و السلطة من أبرز النظريات التي ظهرت في القرن 19 ميلادي على يد المفكر الفرنسي ليوم دجيي.
4. هوبز لا يعترف للأفراد بحق مقاومة السلطة العامة ، و يرى ضرورة إذعان الأفراد لأوامر السلطة التي دائماً ما تتركز بيد الحاكم أو الأمير.
5. ويتضح أن مفهوم لوك للعقد الاجتماعي الذي كان أساس ظهور السلطة لا يمثل مفهوماً للحكومة الديمقراطية في المعنى المعاصر لها ، فالحكومة تتأسس بواسطة الأغنياء و تسخر لخدمة مصالحهم دون الفقراء ، و اتضح ذلك في البيئة الإنجليزية التي عاش فيها و كتب مؤلفاته المختلفة .
6. وفي تطور اخر ظهرت فكرة جديدة تقوم على اساس ان الله مازال مصدر السلطة ، و لكن اختيار الحاكم يتم بوساطة الشعب ، أي ان الشعب هو الذي يعين الحكام ، و لكن بتوجيه من الارادة الإلهية.

ثانياً : التوصيات :

انطلاقاً من الاستنتاجات البحث يرى الباحث ضرورة تقديم التوصيات كما يلي:

1. يمكن الاستفادة من كل النظريات التي تحدثنا عنها للوقت الحاضر ، لكن يجب ان تلائم و تنسجم مع الوقت الحاضر.
2. ان السلطة هي ظاهرة طبيعية و اجتماعية ، و التي تتغير بتغير حياة الناس.
3. هناك اختلاف و تباين بين جميع الاتجاهات لما يخص تعريف و مصدر السلطة ، و إن هذا الاختلاف سيستمر لأن ممصادرهم الفكرية مختلفة.
4. لأفكار هوبز و لوك و روسو عن مصدر السلطة إلى الأن تأثير كبير و يستفاد منها و يجب الاهتمام بها.

الهوامش و المصادر:

1. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه و أبعاده ، جامعة بغداد ، بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1990، ص 126.
2. جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج1 ، منشورات ذوي القربى ، العراق ، ط1 ، 1995، ص 670.
3. بالجيلالي خالد ، السلطة التقديرية للمشرع ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان – الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017، ص 27.
4. أياد حميد إبراهيم ، مفهوم السلطة في القرآن الكريم ، جامعة ميسان ، ميسان ، كلية القانون ، 2015 ، ص 4.
5. خالد فوزي يعقوب المحاسنه ، مفهوم السُلطة في الفكر السياسيّ الإسلاميّ إشكاليّة" المعنى "و"الدلالة" ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بدمنهور ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، العدد (4) ، 2019 ، ص 1200.

6. عبد القادر طهراوي و كمال لدرع ، مصطلح السلطة في الفكر السياسي الغربي وفقه السياسة الشرعية : دراسة مصطلحية تحليلية مقارنة، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، قسنطينة– الجزائر ، مجلد (23) ، العدد (48)، 2019 ، ص 595.
7. عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، موسوعة السياسة ، ج 3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت , د . ت ، ص 215 .
8. روزنتال و ب . يودين ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة : سمير كرم ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، د . ت، ص 248.
9. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة ، نسخة الكترونية ، د.ت ، ص ص 271 – 272 .
10. عمر حميد فرج العمواني ، خضوع السلطة السياسية للقانون في إطار مفهوم دولة القانون، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان – الأردن ، كلية الحقوق ، 2019 ، ص 21 .
11. خالد وليد الزبيدي ، التوازن بين السلطة والحرية في النظام القانوني العراقي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان – الأردن ، كلية الحقوق ، 2022 ، ص 15.
12. حسين علي مكطوف الأسدي ، الدولة وتداول السلطة في الفكر السياسي الغربي والاسلامي ، المجلة السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، د.ت ، ص 292 .
13. عمر حميد فرج العمواني ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .
14. كاوري ملحة ، جدلية السلطة و العدل في الفكر السياسي المعاصر " ريتشارد رورتي " نموذجاً ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة وهران ، وهران – الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية ، 2015، ص 4 .
15. مصطفى مرتضى ، المثقف و السلطة ، ط1 ، شركة روابط للنشر و تقنية المعلومات ، القاهرة ، 2016 ، ص 64.
16. مولود طبيب ، أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة وهران ، وهران – الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2016 ، ص 26.
17. شيرزاد احمد النجار ، دراسة في علم السياسة ، ط 1، مطبعة وزارة الثقافة ، اربيل ، 2004، ص 205 .
18. صادق الاسود، مصدر سبق ذكره ، ص ص 127 –128 .
19. شاهر إسماعيل الشاهر ، دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة ، ط1 ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، برلين ، 2017 ، ص 123.
20. رنا مولود شاكر ، تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2019 ، ص 277 .
21. رعد عبد الجليل ، مفهوم السلطة السياسية : مساهمة في دراسة النظرية السياسة ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (37) ، ص 123.
22. سناء الغندوري ، مفهوم السلطة لدى المدرس وعلاقته بالقلق النفسي عند التلميذ ، المجلة الدولية التربوية المتخصصة ، المجلد (3) ، العدد (12) ، 2014 ، ص 199 .
23. خالد وليد الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 17 – 18 .
24. المصدر نفسه ، ص 18 .
25. بن أحمد نادية ، تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان – الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013 ، ص 13 .
26. اسماعيل نوري الربيعي ، في أصول السلطة و السيادة ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد (10) ، 2014 ، ص 55.
27. إمام عبد الفتاح إمام ، الطاغية ، العالم المعرفة ، العدد 183، الكويت ، 1994 ، ص 13.
28. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 14.
29. عبد الرضا حسين الطعان و اخرون ، المدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث و المعاصر ، ج 1 ، دار السنهوري ، بيروت – لبنان ، 2018 ، 56.
30. إمام عبد الفتاح إمام ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .
31. كاميليا صلاح الدين عبدالله كمال ، النظريات الثيوقراطية المؤسسة للسلطة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، مجلة الزهراء ، جامعة الأزهر، القاهرة ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة ، العدد (28) ، 2018 ، ص ص 908 – 909 .
32. احمد بو عشرين الأنصاري ، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي : دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، 2014 ، ص ص 11–12 .

33. كاميليا صلاح الدين عبدالله كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص 909 .
34. منال وجدي علي ، مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس ، الإسماعيلية – مصر ، المجلد (4) ، العدد (39) ، 2021 ، ص 117.
35. اسماعيل نوري الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 59 .
36. المصدر نفسه ، ص 56 .
37. محمد يوسف محيميد ، إنحراف السلطة في مواجهة الإرهاب ، مجلة الرافدين للحقوق ، جامعة الموصل ، الموصل ، المجلد (15) ، العدد (52) ، 2012 ، 269 .
38. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 15 – 16 .
39. حسن مصطفى البحري ، النظم السياسية المقارنة ، جامعة الشام الخاصة ، دمشق ، كلية العلاقات الدولية و الدبلوماسية ، 2021 ، ص ص 21 – 22 .
40. كاميليا صلاح الدين عبدالله كمال ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 909 – 910 .
41. موسى إبراهيم ، معالم الفكر السياسي الحديث و المعاصر ، مؤسسة عزالدين للطباعة و النشر ، بيروت ، 1994، ص 105 .
42. عبد الرضا حسين الطعان و اخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 100 – 101 .
43. موسى إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 139.
44. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 17 .
45. موسى إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 140.
46. المصدر نفسه ، ص 141 .
47. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 24.
48. برهان زريق ، السلطة السياسية و مسألة الحكم الصالح " الرشيد " ، ط 1 ، 2016 ، ص 82.
49. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 24 – 25 .
50. المصدر نفسه ، ص 27 – 28 .
51. برهان زريق ، مصدر سبق ذكره ، ص 82 .
52. سامي جمال الدين ، النظم السياسية و القانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2005 ، ص ص 92– 93 .
53. المصدر نفسه ، ص ص 86 – 87 .
54. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 .
55. برهان زريق ، مصدر سبق ذكره ، ص 82.
56. عبد الوهاب الكيالي و اخرون ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت , د . ت ، ص 928 .
57. يحيى عابد محجوب الحمد و بيدر محمد محمد حسن ، ثيوقراطية الدَّولة : مفهومها ونشأتها وتناقضها مع دولة المدينة المنوّرة ، المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، المجلد(16) ، العدد (1) ، 2023 ، ص 44 .
58. محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، طبعة منقحة ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2008 ، ص 99 .
59. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .
60. عبد العزيز حسن الوظاف ، العقد الاجتماعي ونشأة الدولة : دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية ، مجلة الآداب ، جامعة ذمار، ذمار– اليمن ، العدد (13)، 2019 ، ص409.
61. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .
62. يحيى عابد محجوب الحمد و بيدر محمد محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 45.
63. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 39 – 40.
64. نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ، ط 7 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2011 ، ص 36.
65. يحيى عابد محجوب الحمد و بيدر محمد محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 46.
66. سامي جمال الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 83 – 84 .
67. غسان سليم عرنوس ، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية : دراسة مقارنة بين النظريات الثيوقراطية والشريعة الإسلامية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) ، العدد (3) ، 2011 ، ص 582 .

CC BY

68. بن أحمد نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 40 .
69. غسان سليم عرنوس ، مصدر سبق ذكره ، ص 582 .
70. صباح كريم رياح الفتلاوي ، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، الكوفة ، العدد (10) ، 2008 ، ص 100.
71. سامي جمال الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص 85.
72. يحيى عابد محجوب الحمد و بيدر محمد محمد حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 47.